Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32

**Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences**
**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**
ISSN: 1813-1719 (Print)

# The impact of banking reform on the development of banking services

Assist. Prof. Dr. Ayad Hammad Abd
College of Administration and Economics
University of Anbar
ayadaldulaimi76@gmail.com

Researcher: Muhammad Rafe' Sabbar
College of Administration and Economics
University of Anbar
moh18n3001@uoanbar.edu.iq

## Abstract:

The issue of banking reform is a major focus in the economies of many countries, as it is one of the means that the state resorts to achieve its goals in the economic, social and political fields. Despite the policies of banking reform in Iraq after 2003, banking reform in Iraq still faces a set of regulatory and legislative restrictions, which It prevents the expansion of banking and financial activities and the multiplicity of fields and paves the way for rampant corruption in the banking secto The research aims to demonstrate the impact of banking reform on the Iraqi banking sector, through the procedures followed after 2003, which led to a rise in the indicators of the banking sector and the Iraqi market for securities. The research reached a set of conclusions, the most important of which are.

**First**: The independence that the Central Bank obtained under Law No. (56) Of (2004) is one of the most prominent financial and banking reform measures that had an effective impact on the performance of the banking system and the issuance of the Iraqi Commercial Banks Law No. (94) of (2004) and the Anti-Laundering Law Funds, which is one of the important steps in amending the institutional and legal structures of the financial and banking system, and the issuance of the investment law, which allowed the foreign investor to own and possess the securities of companies listed in the Iraq Stock Exchange.

The research reached a set of recommendations, the most important of which are: Commitment to the instructions and strategies issued by the Central Bank with the aim of developing the banking sector.

**Keywords:** Banking Reform, Banking Services, Initial estimate of ARDL the model.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32**

# أثر الإصلاح المصرفي على تطور الخدمات المصرفية

**أ.م.د. أياد حماد عبد**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة الأنبار**

**الباحث: محمد رافع صبار**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة الأنبار**

**المستخلص:**

يمثل موضوع الاصلاح المصرفي محورا اساسيا في اقتصادات العديد من الدول، كونه أحد الوسائل التي تلجأ اليها الدولة لتحقيق اهدافها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالرغم من سياسات الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام (2003)، ما يزال الاصلاح المصرفي في العراق يواجه مجموعة من القيود التنظيمية والتشريعية والتي تحول دون التوسع في الاعمال المصرفية والانشطة المالية وتعدد المجالات ويمهد الطريق للفساد المستشري في القطاع المصرفي. و يهدف البحث الى بيان اثر الاصلاح المصرفي على القطاع المصرفي العراقي، من خلال الاجراءات المتبعة بعد عام (2003) والتي ادت الى ارتفاع مؤشرات القطاع المصرفي وسوق العراق للأوراق المالية، فقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004) من ابرز اجراءات الاصلاح المالي والمصرفي التي كان لها تأثير فعال على اداء النظام المصرفي وصدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لسنة (2004) وقانون مكافحة غسيل الاموال الذي يعد من الخطوات المهمة في تعديل البنى المؤسساتية والقانونية للنظام المالي والمصرفي وصدور قانون الاستثمار الذي اجاز للمستثمر الاجنبي امتلاك وحيازة الاوراق المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتبين نتائج تقدير العلاقة بين المتغير التابع (المؤشر العام للسوق) والمتغيرات المستقلة، ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية أي إن الاختلالات في الاجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل ومن ثم الوصول الى الوضع التوازني اي ان الاختلال يصحح خلال (0.95%) من الزمن. وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات اهمها: الالتزام بالتعليمات والاستراتيجيات التي يصدرها البنك المركزي بهدف تطوير القطاع المصرفي.

**الكلمات المفتاحية**: الاصلاح المصرفي، الخدمات المصرفية، التقدير الاولي لنموذج ARDL.

**المقدمة**

اتجه العراق نحو الأخذ بالإصلاح وبمديات كبيرة، مما يعني انتقاله من نظم مقيدة الى نظم اكثر انفتاحاً وتوجهاً نحو الخارج، وان سلامة النظام المصرفي وحشد القرارات السليمة في مجال السياسة المالية والنقدية نحو تطوير وتحديث الانظمة المصرفية يؤمن تحقيق زخما في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، الامر الذي ينعش الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الربح، مما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين وتمتين الانظمة المصرفية المحلية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الانتقال في رؤوس الاموال من والى الخارج دون احداث عمليات تبيض الاموال او تهريب النقد الاجنبي، ومن ثم زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية السوق المالي.

**أهمية البحث:** يعد الاصلاح المصرفي ركنا مهما من اركان الاصلاح الاقتصادي وجزء منه إذا اثبتت التجربة ان النظام المصرفي يمكن أن يمارس دوراً ريادياً ومؤثراً في اسواق المال، وان

الإصلاح المصرفي في العراق قد يساهم في منح دور أكبر للجهاز المصرفي وسوق الاوراق المالية في العملية الاقتصادية لاسيما وقد تم القيام بإجراءات وإصلاحات عديدة على الصعيد المالي والمصرفي والنقدي كاستقلالية البنك المركزي وتطوير قوانين القطاع الخاص وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية.

**مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في ان الاصلاح المصرفي في العراق لايزال ضعيف التأثير في مؤشراته المصرفية، وبالتالي فأن تأثيره على اداء سوق العراق للأوراق المالية يكون ضعيفا هو الاخر.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإصلاح المصرفي المطبق في العراق يمكن ان يكون له أثر إيجابي على القطاع المصرفي.

**هدف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الاصلاح المصرفي في العراق واتجاهاتها من خلال تحليل مؤشراتها.

**منهج البحث:** من اجل الوصول الى هدف البحث ولاختبار ما جاء في فرضياتها، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة الى الاسلوب القياسي من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك لقياس العلاقة بين الإصلاح المصرفي كمتغير مستقل والسوق المالية كمتغير تابع

**اولاً. مفهوم الاصلاح المصرفي:** يندرج **الا**صلاح المصرفي ضمن سياق الاصلاح الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الاصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف الاصلاح المصرفي بالمعنى الضيق (بأنه مجموعة من الاجراءات التي تسعى الى تخفيف القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من الاجراءات التي تسعى الى تخفيض القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه امام المنافسة). اما بالمعنى الواسع (فيشمل مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الاسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وانشاء نظام اشرافي قوي، وخصخصة مصارف القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على انشاء المصارف والسماح للمصارف الاجنبية بالدخول الى السوق المصرفية المحلية). (بتال، ٢٠١٦: ٣٤)

ويعد الاصلاح المصرفي اليوم دعامة اساسية لبناء اي اقتصاد حر يقوي من دعائم اي دولة ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، اذا كانت الاسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي وزاخرة في الكفاءات والخبرة والثقة، وبخاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في خطط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات وفي هذا الصدد هناك العديد من التعاريف التي تعكس مفاهيم متنوعة للإصلاح المصرفي فمن هذه التعاريف للإصلاح المصرفي يرى بانه (ان الاصلاح المصرفي جزء من العولمة الاقتصادية وبخاصة المالية كون العولمة تمثل ظاهرة اقتصادية اكثر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بصفة خاصة. (عبد اللطيف، ٢٠٠٩: ٢)

**ثانياً. مبررات الاصلاح المصرفي:** لقد أظهرت التقارير الصادرة من الامم المتحدة والجهات ذات العلاقة من ان اقتصاديات الدول النامية قد اصابها الكثير من التدهور والتردي نتيجة لسوء الادارة الاقتصادية ودخول المنطقة في دوامة من الصراعات والحروب ولعقود طويلة استنزفت فيها معظم الموارد مما دفع تلك الدول الى الاستدانة من المؤسسات العالمية، كذلك السياسات غير المناسبة

التي تم تبنيها والتي فتحت الباب امام الاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد الوطني واصبحت التشوهات الناتجة سمة من سمات هذا العصر. (الساعدي، ٢٠١٥: ٧٣)

وتنبع الحاجة الى الاصلاح الصرفي من المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي والتي تؤدي الى تعطيل الدور الذي يمكن ان يمارسه في المجال الاقتصادي لذلك يعتبر الاصلاح المصرفي جزءا اساسيا من برامج الاصلاح الاقتصادي، وتوجد العديد من الدوافع التي تجعل الدول تتبع منهاجا يختلف من بلد الى اخر (الحلبوسي، ٢٠١٨: ٧)، عد المبرر الاقتصادي اهم مبرر للإصلاح المصرفي لان مهمة المؤسسة المصرفية خلق النقود الائتمانية الضرورية لطالبيها من اجل المساهمة في تقدم اي مجتمع وازدهار ومن اجل تحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية، اما المبررات والتي تتمثل بالمبررات النقدية والمبررات التقنية والتنظيمية، فهي تعد مكملة للمبرر الرئيسي الاقتصادي. (الفيصل، ٢٠٠٩: ٦٧)

اما المبررات الاخرى فتمثل: (جبار، ٢٠١٥: ٣) (الساعدي، ٢٠١٥: ٧٤)

١. تكمن مهمة المؤسسات المصرفية في خلق النقود الائتمانية لطالبيها من اجل الاسهام في تقدم المجتمع وتحقيق اهداف التنمية وغاياتها.
٢. ان الاصلاح المصرفي ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار الواقع النقدي والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف محليا وعالميا.
٣. التطورات التكنولوجية التي حدثت في المنتجات المصرفية واستخدام الاجهزة الحديثة في ذلك وبروز الحاجة الى وضع قوانين وتشريعات تنظم التعامل مع هذه التكنولوجيا.
٤. ايجاد مجموعة من الافكار الجديدة والمعايير التنظيمية لزيادة كفاءة هذه المؤسسات وتسهيل حصول المستفيدين على هذه الخدمات.
٥. قصور الاداء وضعف الانتاجية مما يؤديان الى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على النمو المتوازن والمتواصل وبالتالي فان الاقتصاد لن يكون قادرا على توليد وتعبئة المدخرات المحلية الكافية لتمويل الاستثمار.

**ثالثاً. القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003:** شهدت القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003 مرحلة من التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وتركزت في المجال المصرفي من خلال إصدار قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة 2004 والذي يمنحه الاستقلالية التامة بعيداً عن التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية، فضلاً عن إصدار قانون الدين العام والخاص ببيع وشراء الأوراق المالية وفقاً لآلية السوق، كما تم إصدار قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 لإرساء نظام مصرفي حديث يعمل وفق المعايير الدولية واستمرت جهود البنك المركزي العراقي طوال المدة (2004-2006) في الارتقاء بالتشريعات المالية والرقابية لتقوية النظام المالي بهدف إصلاح هذا القطاع ومن خلال القيام بالعديد من الإجراءات منها الزام المصارف التجارية برفع راس مالها إلى 250 مليار دينار لزيادة ملاءتها وبما يتناسب والمعايير الدولية إضافة إلى تنويع خدماتها المصرفية، علاوة على اصدار التعليمات حول تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لأغراض الاستثمار والسماح للمصارف التجارية بشراء العملة الأجنبية من مزاد البنك المركزي لأغراض الاستيراد (حسين، ٢٠١٩: ٢٦٥)، ويتكون الجهاز المصرفي في العراقي في عام 2019 من (73) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية توزعت كالتالي: (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٩: ٣٥)

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32**

١. (3) مصارف تجارية و (3) مصارف متخصصة ومصرف اسلامي واحد.
٢. (66) مصرف خاص تتضمن (24) مصرف اسلامي محلي و (24) مصرف تجاري محلي و(16) مصرف أجنبي و(2) مصرف اسلامي أجنبي.

المخطط (١): من عمل الباحثان بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي

**رابعاً. اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق بعد 2003:**

١. تحرير القطاع المصرفي وخصوصا سعر الفائدة اذ تخلى البنك المركزي العراقي عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاها او تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها.
٢. فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق سواء اكانت بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق
٣. التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة القائمة على اساس ما يسمى (Rule Base) الى الرقابة الوقائية التلقائية (prudential) التي استطاع البنك المركزي العراقي من خلالها فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيدا عن الاجراءات الادارية الرقابية القسرية، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل بمرونة وكفاءة.
٤. إطلاق حرية التحويل الخارجي دون قيد او شرط وهذا يتماشى مع مضمون المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي المتعلقة بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات باستثناء ما يتعلق بقانون مكافحة غسيل الاموال واموال الجريمة والارهاب في العراق.
٥. تحديث نضم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS): والذي يعني نظام التسوية الاجمالية الاتية (Real Time Gross Settlement)، وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد نصف ترليون دينار عراقي يوميا بأكثر من (100) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حلات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب.
٦. ادخال البنك المركزي العراق نظام التصنيف الائتماني (CAMEL) كبديل عن اظهار المراكز المالية الممثلة بحجم الموجودات لما يخفيه الاخير من نوافذ تجميلية غير محبذة تؤدي كثيرا الى مخاطر نظامية. (بتال، ٢٠١٦: ٣٦)

٧. تطوير وتحسين مستوى الرقابة المصرفية وانظمة الرقابة المحاسبية بما يقترب من المعايير الدولية المقبولة بحيث تنسجم مع الانظمة والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي وعناصره من التكامل وتبادل المعلومات مع البنوك الدولية الاخرى فضلا عن استخدام نظام للتامين على الودائع يتصف بالكفاءة في الصناعة المصرفية برغم من ضمان الدولة للودائع. (زبون، ٢٠١٨: ١٢٨)

٨. صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) (المادة الثانية، الفقرة 2) حيث تنص على (سعيا لتحقيق اهداف البنك المركزي العراق ولإنجاز مهامه يكون البنك المركزي العراقي مستقلا ومسؤولا كما ينص عليه هذا القانون باستثناء ما يحدد خلاف لهذا القانون ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من اي كيان او شخص اخر او مؤسسة بما فيها المؤسسات الحكومية، وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي ولا يمكن لأي شخص التأثير بصورة غير سليمة على اي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال اداء واجباته في البنك او التدخل في انشطة البنك المركزي العراقي). (ثويني، ٢٠٠٩: ١)

٩. صدور قانون المصارف التجارية المرقم 94 لسنة 2004 الذي يمثل الخطوة الاساسية لإرساء نظام مالي ومصرفي كفوء يعمل وفق المعايير الدولية واعطى القانون الحق للمواطن بتحويل المبالغ عبر الجهاز المصرفي وقنواته من خلال تقديم وثائق تدل على اهداف هذا التحويل بما يلائم مع قواعد وسلوك العلاقات الاقتصادية والمحاسبية المقبولة دوليا. (موسى، ٢٠٠٩: ٢٠٩)

١٠. تنفيذا لأحكام الفقرة (25) من مذكرة التفاهم والفقرة (7) من خطة العمل قام البنك المركزي بمفاتحة دائرة الدين العام في وزارة المالية لإعداد كشف اولي بالديون الاجنبية الموروثة بذمة مصرف الرافدين والبالغة (27.1) مليار دولار و(1.2) مليار دولار على مصرف الرشيد لغرض شطبها من ميزانية المصرفين وادراجها ضمن الدين العام العراقي الذي تتولى مسؤوليته وزارة المالية.

١١. انشاء المصرف العراقي للتجارة (TBI) براس مال قدرة (100) مليون دولار لغرض القيام بفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخاصة بالاستيرادات والصادرات، اذ فتح هذا المصرف أكثر من (150) اعتماد مصرفي لمجهزين من (65) دولة بقيمة تزيد على (5) مليار دولار. (شاكر، ٢٠١٣: ٤٥)

١٢. تشريع قانون مكافحة غسيل الاموال العراقي رقم (93) لسنة (2004)، تعتبر جريمة غسيل الأموال من اخطر الجرائم الاقتصادية، حيث انها تتسم بالصفة المشروعة على المال و ذلك عن طريق نقل او تحويل او اخفاء المال غير المشروع اصلا الذي تم تسييره في نشاط يبدو مشروعا امام الاخرين، وحيث ان جريمة غسيل الاموال لاحقة لأنشطة جرمية، ولكن جريمة غسيل الاموال مرتبطة وبشكل مباشر بالأنشطة الاجرامية والأعمال غير المشروعة و هي تنتقل تارة الى خارج حدود سريان القوانين التي تجرم سلوك الفساد المالي والاداري، وتارة اخرى الى العودة من جديد الى حدود سريان هذه القوانين ان اضيفت الصفة الشرعية على الاموال غير المشروعة لتباشر نشاطاتها بعيدا عن المسائلة القانونية (عداي، ٢٠١٥: ٤).

١٣. استبدال العملة القديمة: تم الانتهاء من استبدال (4) تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة في (15) كانون الثاني عام (2004)، وقد مكنت هذه الخطوة البنك المركزي من لعب دوره النقدي في المساهمة بإدارة النشاط الاقتصادي في البلد من خلال وقوفه على حجم كمية النقود المصدرة واتخاذ إجراءاته لمكافحة التزوير، كما ساهمت عملية الاستبدال في توحيد التعامل بالدينار في كافة انحاء العراق بنفس الفئات مما أعاد الثقة للدينار العراقي وساهم في تحسين أسعار صرفه بصورة واضحة. (الشكري وحسين، ٢٠١٣: ١٨٢).

١٤. في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسة الجديدة في العراق وتحسين مناخ الاستثمار تم اصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) فقد اخذ النشاط المصرفي الاهلي في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة ليبلغ عددها (36) مصرف عام (2010) بمضمنها فروع لـ (6) مصارف اجنبية، اضافة الى مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ليرتفع عدد فروع المصارف الى (874) فرعا ومكتباً. (عبد النبي، البنك المركزي العراقي: ٦)

١٥. اصدار قانون المصارف الاسلامية رقم (43) لسنة (2015) حيث شهد عام (2015) تأسيس اول مصرف اسلامي حكومي في العراق تزامنا مع اصدار القانون وهو مصرف النهرين الاسلامي و(8) مصارف خاصة، فضلا عن مصرفين عربي وأجنبي، اذ وصل عدد فروع المصارف الاسلامية العاملة في العراق الى (94) فرعا نهاية عام (2015) موزعة بواقع (63) فرعا في المحافظات و(31) فرعا في بغداد، وتوزعت فروع المصارف الاسلامية بين (86) فرعا لمصارف خاصة و(4) فروع لمصارف حكومية و(4) فروع لمصارف عربية وأجنبية. (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٥: ٧)

**خامساً. التحديات والصعوبات التي تواجه الاصلاح المصرفي العراقي:** ان من اهم المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي بعد عام (2003) هي: (زبون، ٢٠١٨: ١٢٩)

١. يتعرض الاداء المصرفي لاسيما الحكومي منه (الرافدين والرشيد) لمشكلة اعباء الديون الخارجية العراقية التي تبلغ (23) مليار دولار مع الفوائد المتراكمة وتتجاوز هذه الديون رأسمال المصرفين وتشكل سندات الخزينة الحكومية (66%) من موجودات مصرف الرافدين و (50%) من موجودات مصرف الرشيد ويخصص (90%) من نشاطها المصرفي في تمويل نشاط القطاع العام الذي يتصف بقلة الكفاءة مع خسائر متراكمة وبطالة مقنعة مع حرمان القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي. فضلا عن ارتفاع الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها سواءً للمصارف الحكومية او الاهلية والتي بلغت قرابة (9.497) مليار دينار عراقي مما يشكل عباً على الاستقرار المالي وبلغت التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية (5.205) مليار دينار في حين بلغت في المصارف الخاصة. (292.3) مليار دينار.

٢. تفتقر المصارف لاستراتيجيات وخطط تفصيلية سنوية فاعلة لأعاده بناء وهيكلة القطاع المصرفي العراقي وانخفاض الكثافة المصرفية للمصارف العراقية بحيث كانت نسبة مصرف لكل (35) ألف نسمة وتأخرها في تطبيق انظمة مصرفية شاملة وعدم توافر شبكة اتصالات ذات مواصفات عالية الجودة بين الفروع وادارتها العامة. (الحيالي، ٢٠١٩: ٣١٢)

٣. غياب الحوكمة والحكم الرشيد في المصارف يعد عائقا آخر لعملية الإصلاح المصرفي، وتعود أسباب الفشل الذي منيت به الكثير من المصارف إلى افتقارها للقواعد الجيدة في إدارتها مما يساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وعدم اتخاذ قرارات رشيدة، الأمر الذي أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفر الرقابة على المصارف من خلال ما يسمى بحوكمة المصارف والتي تعني تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، وهي تختلف عن حوكمة الشركات والتي هي عبارة عن نظام يتم بمقتضاه إدارة الشركات ومراقبتها، لذا فإن غياب الحوكمة عن المصارف قد يحد من رغبة المستثمرين للاستثمار في هذه المصارف (حسين، ٢٠١٩: ١٦٤).

٤. عدم قدرتها على امتلاك التكنولوجيا المصرفية الحديثة نتيجة محدودية مواردها المالية، خاصة في ضوء ارتفاع التقنيات الحديثة المتاحة قياساً بالقيم الحقيقية لموارد هذه المصارف. (حسين، ٢٠١٩: ٢٦٧).

٥. تعرض الجهاز المصرفي العراقي ما بعد احداث (15) حزيران من عام (2014) الى انتكاسة كبيرة بسبب سيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات عراقية هي الانبار ونينوى وصلاح الدين اضافة الى اجزاء مهمة من محافظة ديالى، وقد ترتب على هذا الاحتلال استيلاء داعش على قرابة (121) فرعا من فروع المصارف الحكومية والخاصة بما فيها الفرع التابع للبنك المركزي العراقي والواقع في محافظة نينوى.

٦. معاناة القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص المصارف الاهلية في كافة مجالات نشاطها المصرفي من ضعف الدعم الحكومي المقدم لها بالرغم من انه سبق ان صدرت عدة قرارات للجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء تؤكد على إلزام الجهات المعنية بتقديم الدعم للمصارف ولكن دون جدوى بسبب ضعف المتابعة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ. (النصيري، ٢٠١٥: ٦)

٧. الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي يحول دون تطوير واصلاح القطاع المصرفي وضعف الاستثمارات الخارجية المقدمة للقطاع المصرفي العراقي. (زبون، ٢٠١٨: ١٣٠)

٨. قصور الوعي المصرفي يعد الوعي المصرفي من اهم الامور التي تعزز النشاط المصرفي من خلال الالمام بأدوات واساليب العمل المصرفي وتوسيع قاعدة العمل في هذا القطاع. ولعل اهم ما يؤاخذ العمل المصرفي في العراق هو تدني مستوى الوعي المصرفي نتيجة لعوامل عديدة موضوعية وتاريخية ترتبط بكلا الطرفين المجتمع والمصارف بحيث تدنى مستوى الثقة لدى المتعاملين مع المصارف، فيما يخص العامل الموضوعي فهو مرتبط بعمل المصارف ومتعلق بجودة تقديم الخدمة المصرفية او وجود تنافسية مصرفية والدور الاعلامي في نشر العادات المصرفية واطلاع الجمهور عليها بشكل مستمر. اما العامل التاريخي فهو يرتبط بطرف الجمهور في العملية المصرفية والائتمانية، بمعنى انه يتعلق بالمرجعية الفكرية والمنظومة المجتمعية التي كانت قد ترسخت لدى جمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي ولا شك انها تتبلور مع ضهور وتنامي عقلية وافكار متجذرة من الماضي. (جبار، ٢٠١٥: ١٠)

٩. وجود قطاع موازٍ غير مسجل يمثله الصرَّافون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية، صيرفة، تحويل نقد) تتم خارج الإطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة ضعيفة أو محددة مما خلق بيئة صعبة للجهاز المصرفي الحكومي والخاص وأدى إلى المضاربة في سوق العملة الاجنبية، مما أثر على سياسة البنك المركزي في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية بين فترة وأخرى وهذا ما أربك خططه في الإشراف وإدارة سوق النقد والمحافظة على توازنه. (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٦)

**سادساً. تحليل مؤشرات اداء القطاع المصرفي في العراق للمدة (2004-2019):**

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32**

الجدول (١): تطور مؤشرات القطاع المصرفي العراقي خلال المدة 2004-2019

| السنة | مجموع الموجودات (مليار دينار) | معدل النمو % | سعر الفائدة للبنك المركزي (سعر السياسة) | مجموع الودائع (مليار دينار) | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 170.7 | | 8 | 4.3 | |
| 2005 | 213.2 | 24.8 | 7.0 | 11.5 | 87.2 |
| 2006 | 253.4 | 18.66 | 16.0 | 16.9 | 57.19 |
| 2007 | 282.2 | 11.3 | 20.0 | 26.1 | 54.7 |
| 2008 | 307.1 | 8.8 | 16.75 | 34.5 | 31.8 |
| 2009 | 334.2 | 8.8 | 8.83 | 38.4 | 11.7 |
| 2010 | 363.3 | 8.7 | 6.25 | 47.8 | 24.2 |
| 2011 | 143.9 | -60.3 | 6.0 | 56.1 | 17.10 |
| 2012 | 191.3 | 32.9 | 6.0 | 61.9 | 10.4 |
| 2013 | 206.5 | 7.9 | 6.0 | 68.8 | 11.04 |
| 2014 | 226.8 | 9.8 | 6.0 | 73.9 | 7.5 |
| 2015 | 222.9 | -1.71 | 6.0 | 64.3 | -13.13 |
| 2016 | 221.3 | -0.71 | 4.33 | 62.4 | -3.02 |
| 2017 | 156.7 | -29.2 | 4.00 | 67 | 9.3 |
| 2018 | 122.9 | -21.5 | 4.00 | 76.9 | 29.2 |
| 2019 | 133 | 8.2 | 4.00 | 82 | 8.7 |

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على:

١. التقرير السنوي للاستقرار المالي اعداد مختلفة.

٢. النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة.

اذ يلاحظ من الجدول (١) ان مجموع موجودات الجهاز المصرفي العراقي في زيادة مستمرة للمدة (2004-2010) فبعد ان كانت في سنة (2004) (169.9) ترليون دينار ارتفعت في عام (2005) الى (213.2) ترليون دينار حتى وصل مجموع الموجودات عام (2010) الى (363.3) ترليون دينار، وحصلت هذه الزيادة الكبيرة بسبب ارتفاع موجودات المصارف الخاصة، بسبب دخول ستة مصارف تجارية خاصة الى القطاع المصرفي، اذ بلغت موجوداتها (511) مليار دينار، بينما كانت نسبة ارتفاع موجودات المصارف الحكومية (10.99%) فقط، واستمر مجموع موجودات الجهاز المصرفي بالارتفاع وبنسب متفاوتة،، ليشهد عام (2011) انخفاض في مجموع الموجودات حيث بلغت (131.2) ترليون دينار، مسجلة اخفاض مقداره (219) ترليون دينار عن عام (2010)، وان النسبة الاكبر من هذا الانخفاض كان من نصيب المصارف الحكومية التي بلغت نسبة الانخفاض من موجوداتها (62.83%)، مقابل ارتفاع موجودات المصارف الخاصة بنسبة (21.28)، وبسبب انخفاض موجودات المصارف الحكومية بهذه النسبة الكبيرة يرجع الى انخفاض

رصيد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد الى (86.1) ترليون دينار لمصرف الرافدين و (17.8) ترليون دينار لمصرف الرشيد لعام (2011). (النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١١: ١٠٥) ليعود مجموع الموجودات بالارتفاع من جديد خلال السنوات (2012-2014) ليبلغ عام (2014) (226.8) ترليون دينار، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض في عام (2015) و(2016) ليكون موجوع الموجودات للقطاع المصرفي العراقي عام (2015) (222.9) ترليون دينار، و(221.3) ترليون دينار عام (2016)، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر في موجودات المصارف الخاصة، الا ان هذا الانخفاض كان بسبب تراجع اجمالي موجودات المصارف الحكومية، ولاسيما في ضل تردي الوضع الامني وسيطرة الجماعات الارهابية المسلحة على ثلاث محافظات ونهب فروع المصارف فيها، فبسبب هذه الاوضاع انخفض اجمالي عدد الفروع المصرفية من (1034) فرعاً عام (2014) الى (866) فرعا في عام (2016)، الامر الذي انعكس وبشكل سلبي على اجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي، كذلك كان للازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية دور كبير في انخفاض موجودات القطاع المصرفي. ليشهد عام (2017) انخفاضاً كبيراً في حجم الموجودات ليصل الى (155.7) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (29.2-)، بعد ان كان (221.3) ترليون دينار، ويعود سبب ذلك الى اعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف، لتستمر موجودات الجهاز المصرفي العراقي بالانخفاض خلال عام (2018) لتبلغ (122.9) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (10.5-). ليشهد عام (2019) ارتفاعا طفيفا في حجم الموجودات لدى الجهاز المصرفي اذ بلغت (133) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (8.1%)،يتضح من الجدول (١) أن سعر الفائدة في عام (2004) كان (8%) ثم انخفض بعد ذلك خلال عام (2005) ليصبح (7.0%) ليأخذ سعر الفائدة بالارتفاع خلال عامي (2006) و(2007) ليصبح (16.0%) و(20.0%) ويعود سبب هذا الارتفاع لسحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور بهدف تقليل التضخم الذي سجل ما معدله (53.2%) خلال عام (2006)، لينخفض سعر الفائدة خلال عام (2008) ليبلغ (16.75%)، مقارنة مع عام (2007)، وتعود هذه النسبة المرتفعة في سعر الفائدة من اجل تحقيق استقرار النظام المالي وكبح جماح التضخم وتشجيع النشاط الاقتصادي وتنظيم حدود الائتمانات والاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة، بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو افضل، ليشهد عام (2009) قيام السلطات النقدية بتخفيض سعر الفائدة ليكون (8.83%) نتيجة لانخفاض معدلات التضخم، اذ انخفض معدل التضخم خلال هذا العام بمعدل (2.8%). لينخفض سعر الفائدة مرة اخرى خلال عام (2010) ليصل الى (6.25%) واستمر سعر الفائدة بالانخفاض ليصل خلال عام (2011) الى (6.0%)، واستمر هذا السعر حتى عام (2016) لينخفض مرة اخرى خلال العام (2016) الى (4.33%)، بسبب نهج البنك المركزي في دعم عملية التنمية الاقتصادية للبلد، وتوفير الامكانات اللازمة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتجاوز الازمة المالية التي يمر بها البلد، وفي عام (2017) انخفض سعر الفائدة ليصل الى (4.0%) واستقر ايضا سعر الفائدة الى هذا الحد حتى عام (2019).

يتبين من الجدول ايضا ان الودائع المصرفية تشهد ارتفاعاً مستمراً طيلة فترة الدراسة باستثناء عامي (2016، 2015)، حيث يلاحظ ان مجموع الودائع لعام (2004) بلغ (4.3) ترليون دينار، ليرتفع خلال العام (2005) الى (11.5) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغت (87.2%). ثم

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32

اخذت الودائع بالارتفاع تدريجيا وللمدة (2006-2014) الى ان أصبح (73.1) ترليون دينار عام (2014)، ولكن يلاحظ خلال المدة من (2010-2016) انخفاض ودائع المصارف الخاصة مقارنة مع ودائع المصارف الحكومية، ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى (15%). (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٠: ٢٦)، اما فيما يخص انخفاض اجمالي ودائع القطاع المصرفي لعامي (2015-2016) فيعود الى انخفاض أسعار النفط وزيادة نفقات الحرب على الارهاب ودعم النازحين والمهجرين كان له تأثير سلبي على معدل نمو الودائع العامة والخاصة فبعد الازمة كان هناك تدهور في نمو الودائع ولاسيما ودائع القطاع العام انخفضت بشكل حاد، في حين كان الانخفاض في نمو ودائع القطاع الخاص معتدلا و ان معدل نمو الودائع بلغ أدنى مستوى له في هذه الاعوام (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٦: ٧). وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل الى (840) فرع، وذلك بسبب اندماج فروع المصارف او غلقها في بعض المحافظات بسبب تدهور الوضع الامني، اذ بلغ مقدار الانخفاض في فروع المصارف (194) فرعاً عن عام (2014)، الامر الذي ترتب عليه انخفاض الكتلة النقدية من (72692) مليار دينار عام (2014) الى (65435) مليار دينار لعام (2015) (النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١٦: ٢١). ليشهد عام (2017) ارتفاعاً ملحوظاً في حجم ودائع المصارف الخاصة ليصبح (26) ترليون دينار، ليصبح اجمالي الودائع الحكومية والخاصة خلال العام (2017) هو (67) ترليون دينار وبنسبة نمو (9.3%)، ليستمر حجم الودائع بالارتفاع حتى عام (2019)، اذ بلغ مجموع الودائع لهذا العام (82) ترليون دينار وبمعدل نمو (8.7%). ويمكن ملاحظة تطور مؤشرات القطاع المصرفي العراقي خلال المدة (2004-2019) بيانياً من خلال الشكل (١).

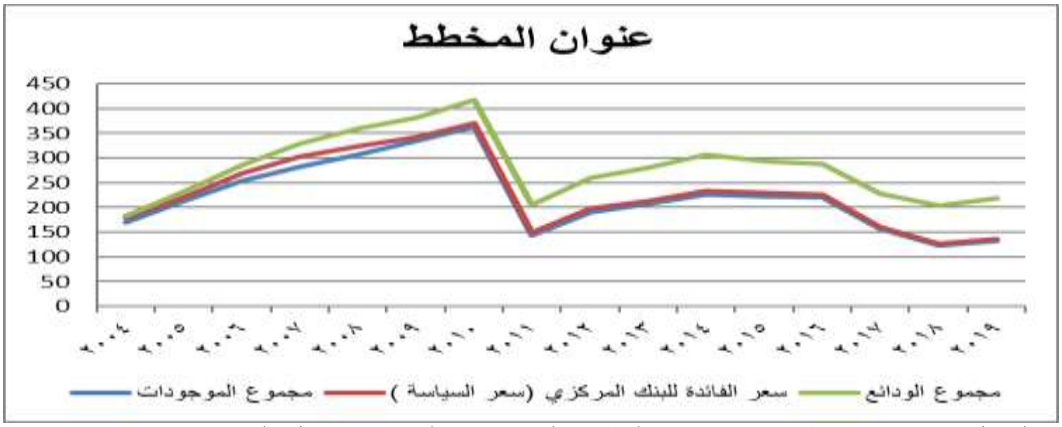


الشكل (١): يبين تطور مؤشرات القطاع المصرفي العراقي خلال المدة (2004-2019)
المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (١)

**سابعاً. قياس العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي والمؤشر العام للسوق:**

١. **التقدير الأولي لنموذج ARDL لمؤشر العام للسوق:** بعد إجراء اختبار سكون للسلاسل الزمنية والتأكد من تكامل الزمنية من درجة ($I_1$) أصبح بالإمكان تطبيق منهج (ARDL) لاختبار التكامل المشترك (منهج اختبار الحدود)، ذو فترات الإبطاء لتقدير العلاقة المتغير المستقل والمتغير التابع والجدول (٢) الآتي يبين ذلك:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32

الجدول (٢): نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للمتغير التابع لمؤشر العام للسوق

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GMI(-1) | 0.047409 | 0.041801 | 1.134149 | 0.264 |
| DEP | -0.46238 | 0.100402 | -4.60531 | 0 |
| DEP(-1) | 0.005929 | 0.106414 | 0.055717 | 0.9559 |
| DEP(-2) | -1.12E-13 | 0.106286 | -1.05E-12 | 1 |
| DEP(-3) | -3.08E-12 | 0.106286 | -2.90E-11 | 1 |
| DEP(-4) | 1.12255 | 0.103066 | 10.89156 | 0 |
| MAZ | -0.29744 | 0.02922 | -10.1795 | 0 |
| NPL | 0.032422 | 0.031817 | 1.019021 | 0.3148 |
| NPL(-1) | -0.00083 | 0.036827 | -0.02248 | 0.9822 |
| NPL(-2) | -5.49E-14 | 0.03682 | -1.49E-12 | 1 |
| NPL(-3) | -4.40E-13 | 0.03682 | -1.20E-11 | 1 |
| NPL(-4) | -0.11258 | 0.031113 | -3.6185 | 0.0009 |
| CAP | 0.25179 | 0.097003 | 2.595695 | 0.0135 |
| CAP(-1) | 0.000223 | 0.102961 | 0.002168 | 0.9983 |
| CAP(-2) | 2.43E-14 | 0.10296 | 2.36E-13 | 1 |
| CAP(-3) | 2.79E-12 | 0.10296 | 2.71E-11 | 1 |
| CAP(-4) | -0.55727 | 0.086909 | -6.41212 | 0 |
| INT | -0.92029 | 0.041938 | -21.9443 | 0 |
| INT(-1) | 0.026994 | 0.052109 | 0.518042 | 0.6075 |
| INT(-2) | -6.77E-14 | 0.046355 | -1.46E-12 | 1 |
| INT(-3) | 5.91E-13 | 0.046355 | 1.27E-11 | 1 |
| INT(-4) | 0.397393 | 0.038644 | 10.28338 | 0 |
| C | 2.269877 | 0.160766 | 14.11911 | 0 |
| R-squared | | 0.997078 | Mean dependent var. | 1.915152 |
| Adjusted R-squared | | 0.99534 | S.D. dependent var. | 0.212486 |
| S.E. of regression | | 0.014505 | Akaike info criterion | -5.34542 |
| **Variable** | | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** |
| Sum squared resid | | 0.007785 | Schwarz criterion | -4.54259 |
| Log likelihood | | 183.3626 | Hannan-Quinn criter. | -5.03139 |
| F-statistic | | 573.8405 | Durbin-Watson stat | 0.841957 |
| Prob. (F-statistic) | | 0.000 | | |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ويلاحظ من خلال الجدول (٢) الذي يبين نتائج التقدير الاولي للنموذج أن معامل التحديد R-squared بلغ (0.99) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم، أي أن المتغير المفسر

(المستقل) تفسر المتغير التابع بنسبة (99%)، في حين أن (1%) تدخل ضمن حد الخطأ، كما أن قيمة اختبار F-statistic قد بلغت (0.000) وهي معنوية عند مستوى أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج المستخدم في تقدير علاقة الطويل الاجل والقصير الأجل، في حين معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.99)،، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (1، 4، 0، 4، 4، 4) حسب معايير اختبار فترات الإبطاء (AIC) إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير والشكل (٢) يبين ذلك حسب اختبار AIC.

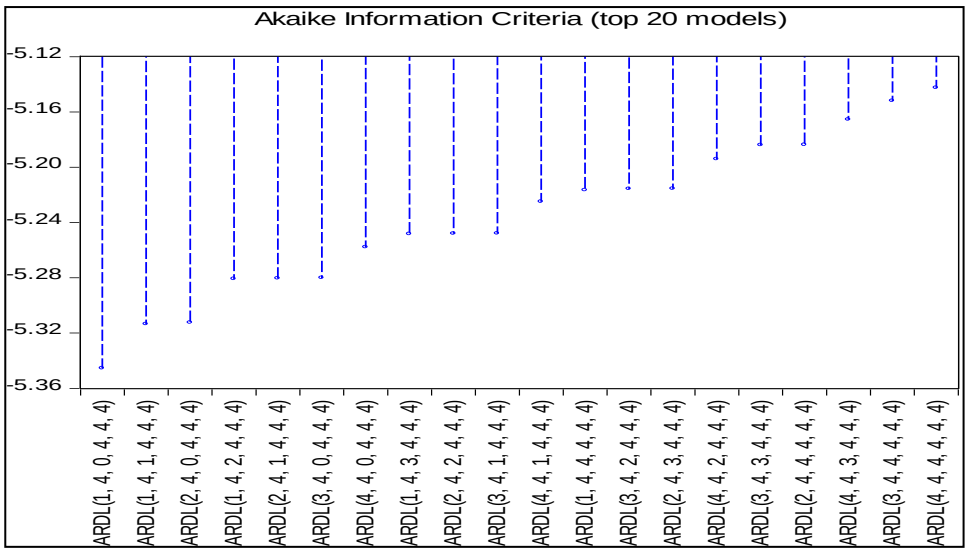


الشكل (٢): نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة (AIC) للمؤشر العام للسوق

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9).

٢. **اختبار الحدود للعلاقة بين المؤشر العام للسوق والمؤشرات المستقلة:** من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير المستقل المعبر الموجودات، رؤوس الاموال، سعر الفائدة، الودائع، القروض المتعثرة، والمتغير التابع المؤشر العام للسوق يتم احساب احصائية (F) فإذا كانت قيمة احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحرجة فأننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة، اما إذا القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا نقبل فرضة العدم ونرفض الفرضية البديلة، والجدول (٣) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL).

الجدول (٣): نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL) للمؤشر العام للسوق

| Test Statistic | Value | G |
|---|---|---|
| F-statistic | 31.68877 | 5 |
| Critical Value Bounds | | |
| **Significance** | **I0 Bound** | **I1 Bound** |
| 10% | 2.08 | 3 |
| 5% | 2.39 | 3.38 |
| 2.50% | 2.7 | 3.73 |
| 1% | 3.06 | 4.15 |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32

تظهر النتائج أن قيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (31.68) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (1%)، (2.50%)، (5%)، (10%) مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل، لذ سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، اي وجود توازن طويل الاجل للمتغيرات المستقلة المعبرة عن (الموجودات، رأس المال، سعر الفائدة، الودائع، القروض المتعثرة)، والمتغير التابع مؤشر العام لسوق، ومن ثم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما.

٣. **تحليل نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** بعد إجراء اختبارات الإستقرارية والتأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية بالإضافة إلى التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير التابع أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، ينبغي الآن الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (٤) يوضح ذلك:

الجدول (٤): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(DEP) | -0.4587 | 0.073377 | -6.25123 | 0 |
| D (DEP(-1) | -1.11984 | 0.081995 | -13.6573 | 0 |
| D (DEP(-2) | -1.11984 | 0.081995 | -13.6573 | 0 |
| D (DEP(-3) | -1.11984 | 0.081995 | -13.6573 | 0 |
| D(ASS) | -0.30356 | 0.029238 | -10.3822 | 0 |
| D (NPL) | 0.031582 | 0.024713 | 1.277935 | 0.2092 |
| D (NPL(-1) | 0.112312 | 0.024781 | 4.532241 | 0.0001 |
| D (NPL(-2) | 0.112312 | 0.024781 | 4.532241 | 0.0001 |
| D (NPL(-3) | 0.112312 | 0.024781 | 4.532241 | 0.0001 |
| D (CAP) | 0.249896 | 0.069418 | 3.599866 | 0.0009 |
| D (CAP(-1) | 0.555925 | 0.071386 | 7.787612 | 0 |
| D (CAP(-2) | 0.555925 | 0.071386 | 7.787612 | 0 |
| D (CAP(-3) | 0.555925 | 0.071386 | 7.787612 | 0 |
| D (INT) | -0.91937 | 0.033456 | -27.48 | 0 |
| D (INT(-1) | -0.39643 | 0.034133 | -11.6142 | 0 |
| D (INT(-2) | -0.39643 | 0.034133 | -11.6142 | 0 |
| D (INT(-3) | -0.39643 | 0.034133 | -11.6142 | 0 |
| CointEq (-1) | -0.95029 | 0.035533 | -26.744 | 0 |
| **Cointeq= GMI - (0.6992*DEP -0.3122*ASS - 0.0850*NPL - 0.3204*CAP - 0.5206*INT + 2.3828)** | | | | |
| **Long Run Coefficients** | | | | |
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| DEP | 0.699248 | 0.061695 | 11.33399 | 0 |
| ASS | -0.31225 | 0.031878 | -9.7951 | 0 |
| NPL | -0.08502 | 0.033218 | -2.55946 | 0.0147 |

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32**

| Long Run Coefficients | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| CAP | -0.32045 | 0.084291 | -3.8017 | 0.0005 |
| INT | -0.52059 | 0.028743 | -18.1117 | 0 |
| C | 2.382845 | 0.141119 | 16.88536 | 0 |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

تبين نتائج الجدول (٤) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا ما تبينهُ معلمة تصحيح الخطأ البالغة (0.95-) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (1%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل، أي وجود تكامل مشترك بين المتغير الداخل في البحث، ومن خلال نتائج الجدول (3-10) يتضح بأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية أي إن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديلهُ في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني أي إن الاختلال يصحح خلال (0.95%) من الزمن، فيلاحظ من خلال الجدول (٤) ان طبيعة العلاقة في الاجل القصير بين المتغير التابع المؤشر العام للسوق (GMI) ومؤشر الودائع (DEP) علاقة طردية (موجبه)، اي ان زيادة الموجودات بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة المؤشر العام للسوق بمقدار (0.699)، كما ان هناك علاقة عكسية (سالبة) بين المؤشر العام للسوق ومؤشر الموجودات (ASS)، وهذا يعني ان اي زيادة بمقدار (1%) تؤدي الى انخفاض المؤشر العام للسوق بمقدار (0.312-) ،كما ان هناك علاقة عكسية (سالبة) بين مؤشر القروض (NPL) والمؤشر العام للسوق، اي ان زيادة القروض بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض المؤشر العام للسوق بمقدار (0.085-)، وايضا هناك علاقة عكسية (سالبة) بين المؤشر العام للسوق ورأس المال (CAP)، حيث ان زيادة رأس المال بنسبة (1%) تؤدي الى انخفاض المؤشر العام بنسبة (0.320-)، وهناك علاقة عكسية (سالبة) بين المؤشر العام للسوق و سعر الفائدة (INC)، اي ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) يودي الى انخفاض المؤشر العام للسوق بنسبة (0.520-).

**٤. اختبار دقة النموذج ARDL:**

أ. **اختبار التجانس للتباين (ARCH):** يبين الجدول (٥) بعد اجراء اختبار (ARCH) على السلسلة الزمنية لاختبار ما إذا كانت السلسلة تعاني من وجود مشكلة عدم التجانس او لا وبعد تطبيق الاختبار تبين ان قيمة الاحتمالية (0.4871) وهي أكبر من (1%) وهذا يعني أن النموذج معنوي وخالٍ من مشكلة تجانس التباين.

الجدول (٥): نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | 1.069425 | Prob. F (25,9) | 0.4871 |
| **Obs*R-squared** | 26.18527 | Prob. Chi-Square (25) | 0.3978 |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ب. **اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM:** من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 542-558
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.32**

الجدول (٦): نتائج اختبارBreusch-Godfrey Serial Correlation LM

| **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:** | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | 33.8599 | Prob. F (35, 2) | 0.0991 |
| **Obs*R-squared** | 59.89891 | Prob. Chi-Square (35) | 0.0655 |

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

بما ان نتائج الاختبارات اثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم وهذا ما يتبين من خلال احتمالية (F) المحتسبة البالغة (0.0991) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند (1%) مما يعني معنوية النموذج.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً. الاستنتاجات:**

١. ان الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004) من أبرز اجراءات الاصلاح المالي والمصرفي التي كان لها تأثير فعال على اداء النظام المصرفي وصدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لسنة (2004) وقانون مكافحة غسيل الاموال الذي يعد من الخطوات المهمة في تعديل البنى المؤسساتية والقانونية للنظام المالي والمصرفي وصدور قانون الاستثمار الذي اجاز للمستثمر الاجنبي امتلاك وحيازة الاوراق المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢. بعد تطبيق حزمة من اجراءات الاصلاح المصرفي بعد عام (2004) في العراق والمتمثلة بشكل اساسي برفع القيود عن اسعار الفائدة وفتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية للعمل داخل العراق او مشاركة المصارف العراقية، التحول نحو الرقابة المصرفية التلقائية وحرية التحويل الخارجي وتحديث نظم المدفوعات المصرفية، كل هذه الاجراءات ساهمت بشكل او اخر في ارتفاع موجودات القطاع المصرفي.

٣. وجود الاستقرار الامني من بين متطلبات الاصلاح سواء كان اقتصاديا او سياسيا او اجتماعيا، حيث يضمن وجود بيئة مستقرة وآمنة لممارسة الانشطة الاقتصادية المختلفة.

**ثانياً. التوصيات:**

١. ضرورة توفير بيئة آمنة ومستقرة لعمل الجهاز المصرفي وتشريع القوانين التي توفر الحماية للمتعاملين مع الجهاز المصرفي لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي.

٢. زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور العراقي، من خلال القيام ببرامج توعية تحث الجمهور على التعامل مع المصارف اولا ثم الاتجاه نحو استخدام النقود الائتمانية ثانيا وبخاصة تجربة بطاقات الائتمان والتي تستخدم ولكن بشكل محدود، وازالة البيروقراطية السائدة لدى العاملين بالمصارف.

٣. تطوير وتحديث القطاع المصرفي العراقي لأنه يعد العصب الرئيس في تمويل قطاع الاعمال وفي تمويل النشاط الاستثماري (فضلا عن دوره المفترض في تمويل شراء الاصول المالية)، وهناك الكثير من الشركات المساهمة تفتقر الى التمويل بسبب الدور المعطل للمصارف التجارية في توفير ذلك التمويل.

٤. العمل على اعادة تصنيف المصارف الخاصة وفق معايير الكفاءة بالاعتماد على المعايير الدولية وتشجيع المصارف للاستفادة من توصيات لجنة بازل الدولية.

٥. الالتزام بالتعليمات والاستراتيجيات التي يصدرها البنك المركزي بهدف تطوير القطاع المصرفي

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

١. بتال، احمد حسين، (٢٠١٦)، قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف في العراق باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات، دار نور للنشر، المانيا.
٢. ثويني، فلاح حسن، (٢٠٠٩)، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية المجلد (٧)، العدد (٢١).
٣. جبار، إبراهيم جاسم، (٢٠١٥)، الاصلاح المصرفي في العراق الاسس والعناصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (١)، العدد (١٩)
٤. حسين، ابتسام علي، (٢٠١٩)، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥٨).
٥. الحلبوسي، ياسر حسين علي، (٢٠١٨)، أثر الاصلاح المالي على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد
٦. الحيالي، ياسمين هلال ادريس، (٢٠١٩)، معالجة المعوقات والاصلاح المصرفي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥٩).
٧. رهيف، بلسم حسين، (٢٠١٥)، ادارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل (٢)، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الاوسط، مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٦).
٨. زبون، امل اسمر، (٢٠١٨)، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٨)، العدد (٣).
٩. شاكر، هديل فاضل، (٢٠١٣)، دور قطاع المصارف في اداء الاسواق المالية مع اشارة خاصة لسوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد
١٠. الشكري، عبد العظيم عبد الواحد، وحسين، حياة، (٢٠١٣)، الاصلاح المصرفي في العراق، الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (١).
١١. عبد اللطيف، أسار فخري، (٢٠٠٩)، العولمة المصرفية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (٣)، العدد (٢٧).
١٢. عداي، حسن سعيد، (٢٠١٥)، غسيل الاموال في نطاق مكافحة غسيل الاموال العراقي رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٤) والقانون المقارن، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (١٧).
١٣. موسى، سندس حميد، (٢٠٠٩)، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
١٤. النصيري، سمير، (٢٠١٥)، القطاع المصرفي العراقي (التحديات واستراتيجية الإصلاح، بغداد.
١٥. الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، (٢٠١٥)، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها (دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلد (٣٥)، العدد (١).